Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
العدد (109) المجلد (1) ايلول 2026

المرآة الاماراتية ودورها في المجتمع 1971م – 2021م

أ.م.د سوسن عادل ناجي
كلية التربية الاساسية / جامعة ديالى

Abstract

This research aims to examine the role of Emirati women in society and the significant changes that have taken place in the status of Emirati women, as well as their leadership and active participation in all areas of life. These developments began with the direct support and patronage of the President of the United Arab Emirates, Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan, who opened broad opportunities for women's education and employment across various sectors of the state. In addition, Sheikha Fatima bint Mubarak, President of the General Women's Union, provided substantial support aimed at improving the status of Emirati women and contributing to the development and modernization of Emirati society.

Email:
Sawsanadil94@gmail.com

Published: 1- 9 -2026

Keywords: – المرآة الاماراتية
المجتمع – التنمية

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يهدف البحث الى معرفة دور المرآة الاماراتية في المجتمع، والتغيرات المهمة التي حصلت لواقع المرآة الاماراتية وريادتها في جميع مجالات الحياة، بدأت برعاية ودعم مباشر من قبل رئيس دولة الامارات الشيخ زايد آل نهيان، وفتح أفاق واسعة لتعليمها وعملها في مختلف قطاعات الدولة، بالإضافة الى دعم الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام بهدف الارتقاء بواقع المرأة الاماراتية وتنمية وتحديث المجتمع الاماراتي.

المقدمة

أدت المرأة الإماراتية دوراً حيوياً ومؤثراً في التنمية والبناء وقد تعزز دورها بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م حيث كفل الدستور حقوقها كاملة. إن تسليط الضوء على دور المرأة الإماراتية في المجتمع يتيح الفرصة أمام المهتمين بقضايا المرأة مراجعة السياسات المختلفة التي تتبناها مؤسساتهم من خلال التطور والدعم لقضايا المرآة، وهدف البحث الى زيادة المصادر والدراسات التي قدمت في مجال دراسات المرآة، وتسليط الضوء على اهمية اهتمام الباحثين في دراساتهم حول المرآة لأهميتها في تنمية المجتمع فلا تتحقق التنمية بمعزل عن مشاركة المرآة فيها.

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول (حقوق المرأة في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة) فقد ثبت المشرع في الدستور حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والحفاظ عليها وخصص المبحث الثاني إلى (دور الاتحاد النسائي في تفعيل دور المرأة في المجتمع) ويعد الاتحاد النسائي العام الممثل الرسمي للمرأة الاماراتية ودعم تأسيس جمعيات نسائية في كافة إمارات الدولة وتطرق المبحث الثالث إلى (دور المرأة الإماراتية في مجال العمل) حيث اسهمت المرآة بدور بارز في مجال التنمية الاقتصادية ودخلت ميدان العمل باقتدار.

واعتمد البحث على العديد من المصادر العلمية التي اغنت البحث أبرزها (موسوعة تشريعات المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة) و(الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية) وإصدار الاتحاد النسائي العام.

المبحث الأول: حقوق المرأة في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة

حظيت المرأة باهتمام خاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة (إنني على يقين بأن المرأة في دولتنا الناهضة تدرك أهمية المحافظة على عاداتنا الأصيلة المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فهي أساس تقدم الأسرة، والأسرة هي أساس تقدم المجتمع كله).[1]

ثبت المشرع في الدستور بعد تأسيس الدولة عام 1971م حقوق المرأة الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وغيرها وحمايتها والحفاظ عليها، واتخذت الدولة الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية لتنفيذها، إن تسليط الضوء على التشريعات الخاصة بحقوق المرأة في دولة الإمارات يبرز المستوى الحضاري الذي وصلت إليه الدولة في التعامل مع قضايا المرأة المختلفة.[2]

لقد تمكنت الدولة في فترة وجيزة من عمرها على إيجاد تشريعات متكاملة في جميع مناحي الحياة دون تمييز بين مواطنيها.[3]

تضمن الدستور النصوص التشريعية الخاصة بالمرأة حيث يعمل الدستور كعقد اجتماعي يوضح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ودور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية بما يحقق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، والمرأة هي المجتمع، ومن النصوص الدستورية التي تضمن حقوق المرأة المواد (14، 15،16، 17،19،20، 25، 26، 30، 32، 34، 35، 36، 37، 38، 40، 41، 43، 44).[4]

تطرقت هذه المواد إلى المساواة والعدالة الاجتماعية والأسرة ورعاية الطفولة والأمومة والتعليم والرعاية الصحية والعمل ومساواة الأفراد أمام القانون والحرية الشخصية وحرية الرأي والتعبير وحرية القيام بالشعائر الدينية والمساواة أمام الوظيفة العامة وحرمة المساكن وعدم جواز إبعاد المواطنين أو تسليم المواطنين واحترام الدستور والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة.[5]

أكد الدستور على أهمية التعليم في بناء المجتمع والدولة إذ نصت المادة (17) على (أن التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية).[6]

يعد الدستور الإماراتي المرجعية الأساسية واكبر ضامناً لحقوق المرأة[7]، ولقد جاءت مواد الدستور تؤكد أن الأسرة أساس المجتمع وإن رعاية الطفولة والأمومة مسؤولية الدولة والمجتمع.[8]

الحقوق المدنية للمرأة

حقوق الأحوال الشخصية

تحظى المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية بأهمية كبيرة عند الحديث عن حقوق المرأة باعتبارها تنظم المسائل الأسرية، وفي دولة الإمارات هناك مجموعة من التشريعات المنظمة للمسائل المرتبطة بالأحوال الشخصية من بينها القانون الاتحادي في شأن الأحوال الشخصية، قانون تحديد المهور، قانون إنشاء صندوق الزواج، القرار الوزاري بشأن لائحة المأذونين [9]، وحرص المشرع على التصدي لظاهرة الغلاء في المهور حيث صدر أول قانون اتحادي رقم (12) لسنة 1973 في هذا المجال. [10]

يعتبر القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في قانون العمل الإماراتي قانوناً شاملاً ينظم كافة نواحي علاقات العمل بين أصحاب العمل والموظفين، ويوضح الحقوق والواجبات، وأجريت عليه تعديلات في السنوات اللاحقة، ووضع هذا القانون (193) مادة ويغطي كل جوانب علاقات العمل، وقد شمل القانون العديد من المواد التي تخص النساء وأهمها المواد (1، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34). [11]

كما صدر القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999 بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية، والذي يكفل حقوق العاملين بعد ترك العمل.[12] يختص القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصية، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد فيما بينهم من حيث صلة النسب والزواج وما ينشأ عنه من مصاهرة وولاية وحضانة وحقوق وواجبات متبادلة، والمرأة هي ذات العلاقة الأساسية، وعليه فقد تم وضع القانون وتضمن (362) مادة قانونية وزعت على أحد عشر فصلاً. [13]

وضعت دولة الإمارات مجموعة من التشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة في العمل، بما يضمن حقوقها ويصون كرامتها، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها فيما يتعلق بالأدوار الإنجابية، ومن أهم التشريعات التي تمس عمل المرأة في القطاع العام والخاص هي قانون الموارد البشرية الاتحادي وقوانين الموارد البشرية المحلية لعام 2008[14]، حيث أن بعض إمارات دولة الإمارات سنت تشريعاتها الخاصة بالقانون المنظم للعمل في قطاع الشرطة والقوات المسلحة.[15]

أدركت دولة الإمارات منذ تأسيسها أن الاستثمار في تعليم الإنسان هو أفضل أنواع الاستثمار، وإن الفتاة المتعلمة هي الأقدر على بناء جيل مستقبلي يعتمد عليه، حيث بلغت نسبة الأمية بين النساء 55% عام 1975[16]، وانخفضت نسبة الأمية بين النساء الإماراتيات حسب إحصاءات عام 1980 إلى حوالي 40%، وذلك تم إنشاء مراكز محو الأمية وتطبيق نظام التعليم الإلزامي[17]. وحققت دولة الإمارات تقدماً كبيراً على صعيد القضاء على الأمية وخصوصاً بين النساء[18]، وواصلت نسبة الأمية بالانخفاض بين النساء الإماراتيات إلى 22% عام 1990 و 15% عام 1995، ثم أصبحت أقل من 10% عام 2005[19]

بذلت وزارة التربية والتعليم منذ قيامها عند تأسيس دولة الإمارات جهوداً كبيرة لنشر التعليم بين النساء وفتح الجامعات [20]، وحرصت دولة الإمارات على أن تنال المرأة حقها في التعليم العالي [21]، وانعكس زيادة عدد الخريجات من الجامعات في دولة الإمارات على مساهمة المرأة في قوة العمل، وشغل العديد من المناصب الإدارية والقيادية.[22]

أسهمت القوانين والتشريعات التي تضمنها الدستور الاماراتي الخاصة بحقوق المرآة في المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع وتمكين المرآة في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعكست الوضع القانوني للمرآة في تشريعات دولة الامارات وتنفيذ القوانين .

المبحث الثاني:

دور الاتحاد النسائي في تفعيل دور المرأة في المجتمع

انطلاقاً من الدور الأساسي الذي تقوم به المرأة في المجتمع ونتيجة للتطور والازدهار في دولة الإمارات في جميع المجالات كان التفكير بوجود الجمعيات الغير حكومية ومنها (الجمعيات النسائية التي كان لها أهداف وأنشطة محددة تدور كلها حول تنمية المرأة وتطويرها، فتأسست (جمعية النهضة النسائية) برأس الخيمة عام 1967م [23]، وهي أول جمعية بهذه الإمارة والدور الرئيسي لها عند تأسيسها هو محو الأمية حيث أعدت فصول للقضاء على الأمية، ثم انضمت إلى الاتحاد النسائي في العام 1980 ولها نشاطات متنوعة تخدم المرأة .[24]

سعت الشيخة فاطمة بنت مبارك زوجة الشيخ زايد آل نهيان رئيس الدولة إلى تأسيس جمعية نسائية في إمارة أبوظبي من أجل تشجيع النساء على تطوير أنفسهن فأنشأت عام 1973 (جمعية نهضة المرأة الضبيانية). [25]

أصبح في كل إمارة من إمارات دولة الإمارات جمعية نسائية وفي بعض الإمارات يوجد أكثر من جمعية مارست تلك الجمعيات نشاطاً ملموساً في المجتمع وعرفت كثير من النساء التي ارتبط اسمها بالعمل النسوي [26] ، وشهد عام 1973 تأسيس العديد من الجمعيات فأنشأت (جمعية الاتحاد النسائي) ومقرها إمارة الشارقة و(جمعية أم المؤمنين النسائية) ومقرها عجمان و(جمعية ام القيوين النسائية) ومقرها أم القيوين. [27]

إن العمل المؤسساتي النسوي بدأ يتنوع ويشهد تحولاً في طبيعة العمل النسوي بعد التطور وحضور النهضة التي شهدتها دولة الامارات فلم يعد يقتصر وجود الجمعيات على الدور التوعوي وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع إلى الدور المهم للجمعيات في التنمية المستدامة وتمكين المرأة في المجتمع [28]

الاتحاد النسائي العام

برزت الحركة النسائية في دولة الإمارات بتأسيس العديد من الجمعيات بين عامي 1972 و 1973 وهي: جمعية نهضة المرأة الضبيانية ومقرها أبوظبي، وجمعية الاتحاد النسائية ومقرها الشارقة، وجمعية أم القيوين النسائية ومقرها ام القيوين، وجمعية النهضة النسائية ومقرها دبي، وجمعية ام المؤمنين النسائية ومقرها عجمان، ونظراً لوحدة الاهداف لهذه الحركات النسائية ورغبة في توحيد التمثيل والتحدث الرسمي باسم الحركة النسائية لدى الاتصال بالحركات المماثلة في الخارج، فقد قامت الوفود الممثلة لهذه الجمعيات والتي اجمعت في الثامن والعشرين من أب عام 1975م وفي هيئة جمعية

تأسيسية بتأسيس اتحاد نسائي عام سمي (الاتحاد النسائي)[29]، بموجب القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974[30]، ويكون له نظام أساسي خاص به، واجتمعت الوفود على انتخاب الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيساً للاتحاد، إن المقر الدائم للاتحاد يكون في مدينة أبوظبي ويقام فيها مركز رئيسياً لأعماله وإدارة نشاطاته ويجوز بقرار من رئيسة المجلس بناء على اقتراح المجلس إنشاء فروع أو منشآت للاتحاد في إمارات الدولة [31].

يمتلك الاتحاد النسائي الأهلية القانونية لتملك الأموال والقيام بالتصرفات اللازمة لتحقيق أهدافه المنصوص عليها بالنظام الأساسي، ويضم في عضويته المؤسسات والجمعيات النسائية العاملة في الدولة، ويحق لكل جمعية طبقاً لأحكام القانون أن تنضم إلى عضوية الاتحاد، ويجب على الجمعيات الأعضاء في الاتحاد واجبات يجب الالتزام بها وهي: العمل على تحقيق أهداف الاتحاد وسمعته، والالتزام بالنظام واللوائح الداخلية للاتحاد وقرارات المجلس، والتعاون مع المجلس، ودفع الاشتراكات المقررة للعضوية[32]

هدف الاتحاد النسائي إلى النهوض بالمرأة الإماراتية روحياً وثقافياً واجتماعياً، ومن النشاط النسوي في البلاد كافة الامارات ودعم النهضة الوطنية الشاملة واقامة علاقات وطيدة مع الجمعيات والاتحادات النسائية الأخرى في البلاد والعربية[33]

أكدت المادة (12) من النظام الأساسي للاتحاد النسائي العام على عدم التدخل في السياسة أو إثارة المنازعات الطائفية أو العنصرية أو الدينية أو أن يمارس أي نشاط سياسي أو حزبي [34].

يتولى إدارة شؤون الاتحاد وفقاً لأحكام النظام الداخلي للاتحاد النسائي الأجهزة التالية: مجلس الاتحاد، والامانة العامة، والمكتب التنفيذي، ويعتبر مجلس الإدارة السلطة الإدارية العليا للاتحاد ويتشكل برئاسة رئيسة الاتحاد وعضوية عدد يساوي ضعف عدد الجمعيات الاعضاء، وتنتخب الجمعية العمومية أعضاء المجلس من بين المرشحات اللواتي ترشحهن مجالس إدارة الجمعيات الأعضاء، ولكل جمعية الحق بترشيح عضوتين وثلاث عضوات كحد أقصى في انتخابات المجلس، وتمثل عضوتين عن كل جمعية في المجلس، وتكون انتخابات اعضاء المجلس بالاقتراع السري وتكون مدة العضوية سنتين قابلة للتجديد لمرة مماثلة، ويتم بالأجماع انتخاب رئيسة الاتحاد ونائبة الرئيسة والامينة العامة وأمينة الصندوق، ويجتمع المجلس مرة على الأقل كل ستة أشهر، ولا تكون اجتماعاته قانونية إلا بحضور الأغلبية من أعضائه [35]

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من الجمعيات الأعضاء، ويمثل كل جمعية (خمس) عضوات تختارهن مجلس إدارة الجمعية من بين اعضائه، وتختص الجمعية العمومية بمناقشة تقرير المجلس السنوي لنشاطات (الاتحاد)، واعتماد الميزانية والحسابات الختامية واقرار مشروع الميزانية [36]

كان لوزارة الشؤون الاجتماعية دوراً في الارتقاء بالمرأة من خلال البرامج التي تتبناها الوزارة خاصة بالمرأة والمتعلقة بتوعية المرأة، بالقوانين والتشريعات، ودور مراكز التنمية الاجتماعية التابعة للوزارة باقامة الندوات والمحاضرات وبرامج التوعية الاسرية، كما أن للوزارة دور كبير في إبراز دور الجمعيات النسائية في الدولة من خلال إصدار قانون الجمعيات ذات النفع العام وبموجب رقم (2) لسنة 2008، وبلغ عدد الجمعيات (133) جمعية[37]

أنجز الاتحاد النسائي العام منذ تأسيسه مئات من البرامج والندوات التي تهدف إلى النهوض بالمرأة في جميع المجالات، وعمل على إنشاء مراكز الصناعات اليدوية والتوسع في إنشاء الفروع التابعة لها في جميع الامارات، وأقام مراكز لتأهيل المهني للمرأة ومراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، والتي بلغ عددها (87) مركزاً، اضافة الى تنظيم المعارض والاسواق الخيرية لدعم العمل الخيري النسائي داخل الدولة وخارجها[38]

الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة الإماراتية

وضع الاتحاد النسائي العام الخطط والاستراتيجيات ، نفذ العديد من البرامج بهدف الارتقاء بواقع المرأة [39] إن التنمية الشاملة للدولة لا يمكن تحقيقها دون أن يتم وضع المرأة ضمن استراتيجيتها وسعت دولة الامارات على ذلك من خلال دمج المرأة ضمن برامجها التنموية من خلال تطوير القوانين والتشريعات التي تخص المرأة [40]

أقر الاتحاد النسائي العام عام 1999 خطة العمل الوطنية للمرأة في الدولة والتي كان لها دور في إحداث نقلات نوعية في تمكين المرأة الإماراتية [41] تعد الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الاماراتية في عام 2002 من أبرز المبادرات التي أطلقها الاتحاد النسائي العام [42]، وقد جاءت هذه الاستراتيجية امتداداً للمؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في بكين عام 1995، واستجابة للجهود والاحتياجات المحلية، التي تتطلب تنمية وتطوير المرأة وزيادة مشاركتها في مجالات الحياة كافة[43]

ساهمت الاستراتيجية الوطنية في تفعيل دور المرأة ومشاركتها الايجابية في ثمانية ميادين رئيسية مهمة، وهي: التعليم، الاقتصاد، الاعلام، والعمل[44] والصحة والتشريعات والبيئة والمجال السياسي، من خلال إزالة العراقيل والمعوقات التي تقف حاجزاً دون مشاركتها الفاعلة في ميادين الحياة العامة[45]

عمل الاتحاد النسائي العام على تقييم الاستراتيجية وتطويرها وتحديثها[46]، ومتابعة تنفيذها بشكل دوري للارتقاء بوضع المرأة الإماراتية، وبذلك تم العمل على تطوير وتحديث الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية 2015-2021 لمتابعة مسيرة تقدم المرأة وتطويرها، وتعد هذه الوثيقة هي ثمرة تعاون مشترك بين الاتحاد النسائي العام والمؤسسات المعنية على الصعيدين الاتحادي والمحلي ومؤسسات المجتمع المدني في الدولة، وقد تم إعدادها وفق أسس علمية واعتمدت على إجراء دراسات قطاعية من

أجل بيان نقاط القوة والضعف في السياسات والبرامج التي تنفذها المؤسسات المختلفة لتمكين المرأة، وتعد الاستراتيجية المرجعية لكافة المؤسسات والهيئات العاملة في دولة الامارات، من أجل توفير حياة كريمة للمرأة الإماراتية [47].

قسمت مراحل تنفيذ الاستراتيجية الى مرحلتين الاولى (2016-2018) والمرحلة الثانية (2019-2021) وتولى تنفيذ الاستراتيجية المؤسسات ذات العلاقة من خلال وضع خطط تشغيليه كل ثلاث سنوات واعتمادها ضمن خططها الاستراتيجية ويتم اعتماد الخطط والبرامج الموضوعة من قبل مجلس الوزراء والمجالس التنفيذية في كل امارة، ويقوم الاتحاد النسائي العام بعقد اجتماعات دورية، لمتابعة وتقييم التقدم في تنفيذ الخطط واقتراح التعديلات اذ تطلب الامر لضمان تحقيق الاهداف .

تضمنت الاستراتيجية الوطنية أربعة أولويات: الأولوية الأولى: البناء على الانجازات المتحققة للمرأة في دولة الامارات، والحفاظ على استدامه تلك الانجازات والمكاسب والاستمرار في بناء قدرات المرآة بما يضمن توسع نطاق مشاركتها التنموية من خلال تكامل الادوار بين الرجل والمرأة لبناء مجتمع قوي ومتماسك قادر على مواكبة التغييرات الاجتماعية وتماسكه، وثالثاً: توفير مقومات الحياة الكريمة والامنة والرفاه الاجتماعي بأسس عالية الجودة للمرأة، والاولوية الرابعة (تنمية روح الريادة والمسؤولية وتعزيز مكانة المرآة الاماراتية في المحافل الاقليمية والدولية [48]

ادى الاتحاد النسائي العام دوراً مهماً في النهوض بالمرآة الامارتية في المجالات التعليمية والصحية والثقافية حيث اطلقت الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرآة في دولة الامارات عام 2002، والاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرآة الاماراتية (2015-2021) وتابعة تنفيذها من اجل الارتقاء بوضع المرآة بالتنسيق مع استراتيجية حكومة دولة الامارات وتأتي اهمية هذه الاستراتيجيات كونها المرجعية لكافة الهيئات والمؤسسات العاملة في الدولة في القطاع العام (الاتحادي والمحلي) والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من اجل توفير حياة كريمة للمرآة الاماراتية

المبحث الثالث:

دور المرأة الإماراتية في مجال العمل

أسهمت المرأة بدور بارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما وجدته من دعم من رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والحكومة، حيث اتاح امامها كل فرص التعليم والعمل الذي يتناسب مع طبيعتها ويحفظ كرامتها كأم وصانعة اجيال، حيث قال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: (إنني اتطلع بكل ثقة إلى أن تقوم المرأة بدورها في النهوض بالمجتمع)[49]

إن الانتشار الواسع لتعليم المرأة جعل لها دوراً كبيراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تواجدها في مختلف مواقع العمل، واستطاعت المرأة خلال الفترة من عام 1971 وحتى نهاية عام 1993 أن تشغل حوالي 20% من الوظائف العامة في الوزارات والمؤسسات الاتحادية، كما تشغل المرأة

56% من الوظائف الفنية التي تشمل الاطباء والصيادلة والمدرسين، كما أصبحت تشغل أكثر من 14% من مقاعد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الامارات، وبالنسبة لتوزيع قوة العمل السنوي في قطاعات النشاط الاقتصادي تتركز أعلى نسبة منهن في قطاع خدمات المجتمع وتصل الى 76% زادت الى 84% ثم 85% خلال السنوات من 1980 إلى 1990، وإن هذه الانجازات التي حققتها المرأة تعود الى البرامج النشطة التي صاغتها الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية التابعة لها [50]

ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في دولة الامارات الى 11,6% عام 1995 [51]، كما صادقت دولة الامارات عام 1996 على الاتفاقية الدولية لعام 1951 الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر عن العمل المتساوي [52]

أصدرت دولة الامارات عام 1999 قانون اتحادي للضمان الاجتماعي يكفل الرعاية الاجتماعية الشاملة للفئات المحتاجة [53].

أفتتح الاتحاد النسائي العام مركز معلومات للتدريب التقني عام 2000 بالتعاون مع شركة مايكروسوفت ومعهد التعليم الدولي، واقامة ورش العمل مثل ورشة (تخطيط الاعمال من اجل الاستدامة) و (طموح بلا حدود) [54]

كما أسست مؤسسة دبي للمرأة عام 2006 وهدفت الى خلق فرص أعمال للمرأة من أجل تثبيت وجودها في سوق العمل، بالإضافة الى توعية المرأة بدورها الفعال في المجتمع ومؤسساته [55]

احتلت دولة الامارات المركز الثالث والأربعين في التقرير الخاص ببرنامج التنمية البشرية لعام (2008-2007)[56]

ازدادت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وشكلت نحو 25% عام 2010[57]

أستمرت دولة الامارات في دعم المرأة حيث احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى عربياً والمرتبة الثلاثين من بين مئة وسبعة وثمانين دولة في العالم حول تمكين المرأة وفقاً لمؤشر تعزيز التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة لعام 2011 [58]

كما دخلت المرأة الإماراتية ميدان الاعمال باقتدار ووصل عدد سيدات الاعمال في عام 2012 الى اثنى عشر الفاً يدرن ما يزيد على احد عشر الف مشروع، وبلغت نسبة العاملات في القطاع المصرفي 37.5% في العام 2012، واصدر المنتدى الاقتصادي العالمي للعام نفسه تفوق المرأة الإماراتية على النساء العربيات من حيث الاسهام في الميدان الاقتصادي [59]

أستمر ازدياد نسبة المرأة الإماراتية من القوى العاملة وبلغت 30,9% في عام 2014[60]، و 33.4% عام 2016 [61]

لقد كان لمجلس سيدات أعمال الإمارات الذي أنشئ في عام 2001 والذي يتبع اتحاد غرف التجارة والصناعة دور هام في تشجيع مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية ومختلفة وتعزيز دورها في

مشاركة بالأنشطة الاستثمارية والإنتاجية وابدأ الرأي حول التشريعات والقوانين الاتحادية الصلة بمشاركة وممارسة المرأة للعمل التجاري والاستثماري[62]

وفي إطار تشجيع سيدات الأعمال يقوم اتحاد الغرف والتجارة والصناعة بتذليل المعوقات أمام سيدات الأعمال من خلال تمثيل المجلس بعضوات في غرف التجارة والصناعة[63]

حققت المرأة الإماراتية العديد من الإنجازات في فترة زمنية قصيرة، حيث عينت لبنى القاسمي وزيرة للاقتصاد والتجارة كأول امرأة إماراتية تشغل منصباً وزارياً في عام 2004، ثم تم انتخاب أمل القبيسي كأول عضو نسوي في المجلس الوطني الاتحادي عام 2006 واستمر تعيين العديد من الإماراتيات في مناصب وزارية والمناصب العليا، وتحتل إنجازات الإمارات في تمكين ومرأة المرتبة الثامنة والثلاثين من بين مئة وسبعة وثمانون دولة في مؤشر التنمية، المتعلق بالجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2011 [64]

دور المرأة الامارتية الثقافي

شهدت حركة التنمية الحضارية و التعلمية و الثقافية في دولة الامارات إنجازات كبيرة وبرز الجانب الثقافي واصبح يشكل اهم و اقوى الركائز النهضوية ، وان دور المرأة في المجتمع يدل على النهضه في دولة الامارات ، وكان للتعليم الدور المحوري في الارتقاء في القدرات المعرفية والثقافية للمراءة، واسهمت اسهاما فاعلاً في الحراك الثقافي و الفكري داخل المجتمع سواء من خلال الابداع الادبي والكتابات الصحفية و دورها المؤثر في داخل مؤسسات التعليم المختلفة و دوراها في منظمات المجتمع المدني . [65]

أسهمت المراءه الامارتية في الحفاظ على المورث الشعبي ، حيث شكلت منظومة متكاملة من السياسات و المبادئ التي اطلقتها وزارة تنمية المجتمع والاتحاد النسائي العام و مجلس الامارات للتوازن بين الجنسين وهدفت الى الحفاظ على الموروث الثقافي من خلال نقل المهارات الحرفية والمعارف التقليدية بين الأجيال ، وتبرز من خلالها دور المراءة في حفظ عناصر الثقافة المحلية في الفنون الشعبية مثل الشعر النبطي ، والقصص الشعبية [66]

وفر تأسيس رابطة الادبيات في الامارات عام 1990 بيئة ثقافية شجعت الجيل الأول من الكاتبات الاماراتيات [67]، واشهر الكاتبات (شيخة الناخي) ، وهي اول امراءه امارتية تنشر قصه قصيرة عام 1970 بعنوان (الرحيل) وقد أسهمت الكاتبة بشكل كبير بتطور الادب الاماراتي من خلال اعمالها الأدبية التي عالجت قضايا المجتمع والمراءة والهوية الوطنية (4) [68]، وبرزت من رائدات القصة القصيرة (سلمى مطر) و (امينه بوشها) و (سارة النواف) وهناك اديبات انتقلن من كتابة القصة الى الرواية مثل (صالحه عبيد) و (مريم الساعدي) كما عرفت دولة الامارات أسماء متميزة في الشعر

النبطي و من ابرزهن (عوشه السويدي) و (ظبية خميس) و في مجال النقد الادبي برزت (مريم الشامسي) و (بشرى عبدالله) [69] .

الخاتمة

حصلت المرأة الإماراتية في مجال التشريعات والقوانين على حقوق مساوية للرجل وليس هناك تمييز بينها وبين الرجل في المكاسب والمرتبات والامتيازات.

التعليم هو أحد أهم الثوابت الحاسمة الراسخة إلى تنمية وتطور المجتمع، فحرصت دولة الإمارات منذ تأسيسها على القضاء على الأمية وخاصة بين النساء فقد شكلت 55% عند تأسيس الدولة.

مارست الجمعيات النسائية دوراً ملموساً في المجتمع وهدفت إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع حيث تنوع عملها وسياستها يهدف خدمة المرأة والمجتمع. وجاء تأسيس الاتحاد النسائي العام ليكون منطلقاً لتمثيل حركة التنمية الإماراتية في عام 1975 داخل الدولة وخارجها، وأحدث نقلة نوعية في مسيرة المرأة الإماراتية من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً. وإن نجاح الاستراتيجيات جاء نتيجة لتكاتف الجهود بين مؤسسات الدولة كافة والتخطيط السليم ودعم القيادة السياسية.

استطاعت المرأة الإماراتية أن تحقق العديد من الإنجازات وتكسب العديد من الحقوق في وقت قياسي، ويعود هذا التقدم إلى قناعة الإرادة السياسية بضرورة النهوض بأوضاع المرأة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، ودخلت المرأة جميع مجالات العمل الدبلوماسي والتعليم والإعلام والفنون والشرطة والجيش ومجال الأعمال، وتولت المرأة الكثير من المناصب القيادية في الدولة.

الهوامش

([1]) محمد ياسر شرف، الحياة الاجتماعية في الإمارات، مطبعة دار المتنبي، ابوظبي ، 1995،ص85.

([2]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الناشر الاتحاد النسائي العام، أبوظبي، 2014م، ص3.

([3]) المصدر نفسه، ص5.

([4]) المجلس الأعلى للاتحاد، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، دولة الإمارات، 1971م، ص7-10.

([5]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات المرأة، مصدر سابق، ص11-13.

([6]) حسين علي فليح الخزرجي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1971-1981، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2007م، ص155.

([7]) نورة ناصر الكعبي وفيصل الشياد . تمكين المرآة الاماراتية رؤية وقيادة واستراتيجية دولة، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، 2017، ص1.

([8]) عبد الهادي محمد بكر، الاعمال التاريخية للشيخ زايد ال نهيان، مركز الراية للنشر، القاهرة، 2011،ص150.

([9]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات المرأة، المصدر السابق، ص17.

([10]) الجريدة الرسمية، القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 1973، العدد (12)، 2/8/1973.

([11]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات المرأة، المصدر السابق، ص136–137؛ الجريدة الرسمية، القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980، العدد (83)، 20/4/1980.

([12]) الجريدة الرسمية، القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، العدد (331)، 28/2/1999.

([13]) الجريدة الرسمية، القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005، العدد (439)، 30/نوفمبر/2005، الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات المرأة، المصدر السابق، ص17.

([14]) الجريدة الرسمية، قانون الموارد البشرية رقم (11) لسنة 2008، العدد (488)، 2008/12/16م.

([15]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات المرأة، المصدر السابق، ص103.

([16]) مركز الإحصاء، المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم، الإصدار الرابع، إصدار مركز الإحصاء بأبوظبي، 2018، ص44.

([17]) محمد رشيد الفيل، التكافل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي، جامعة الكويت، الكويت، 1987م، ص405.

([18]) مركز الإحصاء، المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم، المصدر السابق، ص44.

([19]) المصدر نفسه، ص57.

([20]) حمدان محمد الغفلي، المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص88.

([21]) مركز الإحصاء، المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم، الإصدار الثالث، إصدار مركز الإحصاء بأبوظبي، 2017، ص58.

([22]) مريم سلطان لوتاه، التعليم والتنمية في دولة الامارات، ندوة الثقافة والعلوم، ابو ظبي، 1995، ص246.

([23]) عائشة السيار، المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إصدار جمعية الاجتماعيين، الشارقة، 2004، ص64.

([24]) مركز الخليج للدراسات، مناقشات واقع وآمال الجمعيات النسائية وسبل زيادة فاعليتها، صحيفة الخليج، 2009/4/15 https://www.alkhaleej.ae .

([25]) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العدد الخاص باليوم الوطني 41، المتحدة للطباعة والنشر، أبوظبي، 2012، ص19.

([26]) دار الوثائق ، تأسيس الجمعيات النسائية في الامارات العربية المتحدة ،(1973-2001)، الشارقة ، 2021، التبراة altibrah.ae

([27]) دار الوثائق، تأسيس الجمعيات النسائية في الإمارات العربية المتحدة (1973–2001)، الشارقة، 2021 التبراة altibrah.ae.

([28]) عائشة احمد العبدالله، المرأة، المصدر السابق، ص64.

([29]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات وقرارات المرأة، مصدر سابق، ص 193.

([30]) الجريدة الرسمية، القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 في شأن الجمعيات، العدد (23) لسنة 1974.

([31]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات المرأة، مصدر سابق، ص195؛الاتحاد النسائي العام، الآليات المعنية بالمرآة Uaew.ae

([32]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات وقرارات المرأة، مصدر سابق، ص 196.

([33]) عبد الهادي محمد بكر، الاعمال التاريخية للشيخ زابد ال نهيان، مركز الراية للنشر، القاهرة، 2011، ص151.

([34]) الاتحاد النسائي العام، الآليات المعنية بالمرأة.

([35]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات المرأة، مصدر سابق، ص 198-199.

([36]) المصدر نفسه، ص 200-201.

([37]) الاتحاد النسائي العام، إصدار الإماراتية ، إصدار إدارة الدراسات والانشطة، ابو ظبي، العدد الخامس، 2010، ص 16؛ الجريدة الرسمية قانون اتحادي رقم (2) لسنة 2008 بشأن الجمعيات والمؤسسات الاهلية ذات النفع العام، العدد (476) السنة الثامنة والثلاثون، 2008/1/28.

([38]) دولة الامارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 1997، وزارة الثقافة والاعدام وشكرة ترايدنت بريس ليمند، الامارات ، 1997، ص 327.

([39]) نورة ناصر الكربي، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية وريادتها، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات، العدد (35) لسنة 2017، ص 114.

([40]) الاتحاد النسائي العام، اصدار إماراتية، مصدر سابق، ص 14.

([41]) نورة ناصر الكربي، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، مصدر سابق، ص 114, جريدة البيان، 1999/2/20. https://www.albayan.ae

([42]) الاتحاد النسائي العام، الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرآة في دولة الامارات العربية المتحدة، 2015-2021، أبوظبي، 2021،ص20.

([43]) نورة ناصر الكربي، المصدر السابقة، ص127.

([44]) شما بنت محمد بن خالد آل نهيان، المرآة الإماراتية من التمكين الى الريادة، جريدة الاتحاد، 2025/8/27. Alatihad.ae

([45]) الاتحاد النسائي العام، المصدر السابق، ص 15.

([46]) نورة ناصر الكربي، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، ص 115.

([47]) الاتحاد النسائي العام، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، مصدر سابق، ص 21-23.

([48]) المصدر السابق، ص 83-86.

([49]) دولة الامارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 1997،المصدر السابق، ص 237.

([50]) عبدالهادي محمد بكر، المصدر السابق، ص147.

([51]) مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلة آفاق، مصدر سابق، ص 11، جريدة الخليج، 2012/10/31. https://www.alkhaleej.ea

([52]) دولة الامارات، الكتاب السنوي 1997م، مصدر سابق، ص 235.

([53]) دولة الامارات، الكتاب السنوي 1999، وزارة الثقافة والاعلام وشركة ترايدنت بريس ليمتد، الامارات ، 1999، ص 317.

([54]) نورة ناصر الكربي، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، ص 122، ميثاء الشامسي، أم الامارات فاطمة بنت مبارك مبادئ وانجازات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2015م، ص 23

([55]) مؤسسة دبي للمرآة https://dwe.gov.ae

([56]) مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المصدر السابق، ص11.

([57]) المصدر نفسه، ص11.

([58]) جريدة الاتحاد، 2012/1/9. http://www.aletihad.ae

([59]) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 10-11.

([60]) نورة ناصر الكربي، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، مصدر سابق، ص 132.

([61]) مركز الاحصاء، المرأة الإماراتية بين الامس واليوم، الاصدار الثالث، مصدر سابق، ص 63.

([62]) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات، المرآة، المصدر السابق، ص 215.

([63]) مركز الخليج للبحوث والدراسات، دبي، ص 15.

([64]) نورة ناصر الكربي، وشيخة ناصر الكربي، و المرأة الإماراتية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الادبية والاساسية، الشارقة، العدد 4 حزيران، 2020.

([65])جريدة الخليج alkhakeej.ae

([66])جريدة الاتحاد aletihad.ae

([67]) emaratalyoum.com

([68])جريدة الخليج alkhakeej.ae

([69]) مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية (https://share.google/aiNTpBDHx4A7qtLeS)

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل والأطاريح

1- حسن علي فليح الخزرجي" :الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة 1971-1981"، أطروحة دكتوراة مقدمة إلى كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2007.

ثانياً: الكتب

2- الاتحاد النسائي العام* :موسوعة تشريعات المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة*، الاتحاد النسائي العام، أبوظبي، 2014.

3- حمدان محمد الغفلي* :المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

4- دولة الإمارات العربية المتحدة* :الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 1997*، وزارة الثقافة والإعلام، شركة تراينت بريس ليمتد، الإمارات، 1997.

5- دولة الإمارات العربية المتحدة* :الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 1999*، وزارة الثقافة والإعلام، شركة تراينت بريس ليمتد، الإمارات، 1999.

6- دولة الإمارات العربية المتحدة* :الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2004*، وزارة الثقافة والإعلام، شركة تراينت بريس ليمتد، الإمارات، 2004.

7- عائشة أحمد العبد الله* :المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة*، إصدار جمعية الاجتماعيين، الشارقة، 2004

8- عبد الهادي محمد بكر* :الاعمال التاريخية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان*، مركز الراية للنشر، القاهرة، 2011.

9- محمد رشيد الفيل* :التكامل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي*، جامعة الكويت، الكويت، 1987.
10- محمد ياسر شرف* :الحياة الاجتماعية في الامارات*، مطبعة دار المتنبي، أبوظبي، 1995.
ثالثاً: الجرائد والمجلات
11- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية* :المرأة والعمل في الإمارات*، إصدار مركز الإمارات، أبوظبي، 2005.
12- مركز الإحصاء، المرأة الإماراتية بين الامس واليوم، الإصدار الثالث، اصدار مركز الإحصاء، أبو ظبي، 2017.
13- ـــ، المرأة الإماراتية بين الامس واليوم، الإصدار الرابع، اصدار مركز الإحصاء، أبو ظبي، 2018.
14- مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الاعلام، حقوق المرأة، مطبعة دار بن دسمال، أبوظبي، 2005
الجرائد والمجلات
15- الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة :قانون اتحادي رقم (6) لسنة 1974 في نشأة الجمعيات ، العدد (23)، تموز 1974.
16- الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة :القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 1980،العدد (83)، 20 نيسان 1980.
17- الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة :القانون الاتحادي رقم (7)، العدد (331)، 28 شباط 1999.
18- الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة :المرسوم الاتحادي رقم (1) لسنة 2003 بانشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، العدد (415)، 23 اب 2003.
19- الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة :القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005، العدد (439)، 30 كانون الاول 2005.
20- الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة: قانون اتحادي رقم (2) لسنة 2008، بشأن الجمعيات والمؤسسات الاهلية ذات النفع العام، العدد(476)، 28 كانون الثاني 2008.
21- جريدة الاتحاد الإماراتية" :المرأة بين الأمس واليوم"، أبوظبي، 16 أيلول 1987.
22- مركز مهارات أبوظبي" :ميثاق العمل التنموي"، مهارات للتنمية والبحوث، أبوظبي، 2012.
23- مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الإعلامية* :سهيل وطموح المرأة*، أبوظبي، 2005.
24- جريدة الخليج :العدد (12140)، 31 تشرين الاول 2012.
الرابط: https://www.alkhaleej.ae
25- جريدة الخليج :العدد (12036)، 26 كانون الثاني 2012.
الرابط: https://www.alkhaleej.ae
26- جريدة الاتحاد : 9 كانون الاول 2012.
*الرابط: https://www.alittihad.ae
27- جريدة الاتحاد" :شما بنت محمد بن خال آل نهيان: المرأة الإماراتية من التمكين الى الريادة"، 27آب 2025 * .الرابط : https://www.alittihad.ae
28- ندوة الثقافة والعلوم* :مريم سلطان لوتاه، التعليم والتنمية في دولة الامارات*، ندوة الثقافة والعلوم، ابوظبي، 1995.
29- صحيفة الخليج" :مناقشات واقع وامال الجمعيات النسائية وسبل زيادة فعاليتها"، الشارقة 15نيسان 2009 .الرابط : https://www.alkhaleej.ae
30- الاتحاد النسائي العام: "اصداء إماراتيات "، اصدار إدارة الأنشطة، أبوظبي، العدد(5) 2010.

31- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية* :مجلة آفاق المستقبل*، العدد الخاص باليوم الوطني 41، أبوظبي، 2012.

32- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية :فاطمة بنت مبارك مبادئ وإنجازات*، أبوظبي، 2015.

33- مجلة الاجتماعية" :نورة ناصر الكربي، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتيّة "وريادتها بين الواقع واستشراق المستقبل، العدد (135)، 2017.

34- مجلة عجمان للدراسات والبحوث، نورة ناصر الكربي وفيصل الشياد، تمكين المرأة الإماراتية رؤية قيادة واستراتيجية دولة ، العدد(2) ، 2017.

35- مجلة الدراسات الإنسانية والادبية :نوره ناصر الكربي و شيخة ناصر الكربي، المرأة الإماراتية في ضوء أهداف التنمية المستدامة"، العدد (29)، 2023.

رابعاً: المجموعات والإلكترونيات (المواقع الإلكترونية)

36- الاتحاد النسائي العام* :الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2015- 2021 * (موقع إلكتروني *)الرابط: https://www.uaew.ae

37- وكالة أنباء الإمارات (وام* :(المرأة الإماراتية شريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة، ابوظبي، 2018* (موقع إلكتروني *.(الرابط: https://www.wam.ae

38- دار الوثائق، تأسيس الجمعيات النسائية في الامارات العربية المتحدة 1973- 2001، الشارقة، 2021. (موقع إلكتروني *.(الرابط: https://www.altibrah.ae

39- مؤسسة دبي للمرأة (موقع إلكتروني *.(الرابط: https://www.dwe.gov.ae:)

40- مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية (https://share.google/aiNTpBDHx4A7qtLeS)